بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/ الرئيس،
أصحاب/ المعالي والسعادة،
حضرات/ السيدات والسادة،
السادة/ الحضور الكرام،
تحية طيبة لكم جميعاً...

يشرفني اليوم وأنا أشارك في المؤتمر العالمي الثاني حول تسخير البيانات لتحسين قياس الفساد خلال فترة 2-4 ديسمبر 2025، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

إن هيئة الرقابة الإدارية الليبية والتي تتولى مهمة الرقابة على القطاع التنفيذي بليبيا، وتسانده في كيفية الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح، وتمارس دورها في الرقابة السابقة والمصاحبة واللاحقة، تعتبر هي الهيئة الموكل إليها مهمة الرقابة الشاملة، وخاصة الرقابة (الإدارية والمالية والفنية) للحد من الفساد ومحاربته بكافة الوسائل، كل ذلك بالتعاون مع الجهات الدولية والمؤسسات المختصة في المجال الرقابي.

وفي هذا الإطار فقد أولت دولة ليبيا اهتماماً كبيراً منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي وذلك من خلال بناء المؤسسات الرقابية والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ومن بينها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادرة سنة 2003 ميلادية والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 ميلادية حيث تم المصادقة عليها في ليبيا بموجب القانون رقم (10) لسنة 2005 ميلادية.

كما كان إنشاء وتنظيم الأجهزة الرقابية في ليبيا من الأوليات، حيث كان آخرها إصدار القانون رقم (20) لسنة 2013 ميلادية بشأن إنشاء هيئة الرقابة الإدارية والمعدل بالقانون رقم (17) لسنة 2016 ميلادية ولائحته التنفيذية وبموجب أحكام القانون رقم (2) لسنة 2023 ميلادية والذي بموجبه تمارس الهيئة الرقابة السابقة والمصاحبة واللاحقة.

وقد أنشأت الهيئة مؤخرا أكاديمية للتدريب والتطوير وكذلك مكتباً خاصا يعني بمتابعة مكافحة غسل الأموال واسترداد الأموال المنهوبة والمهربة الى الخارج ويتولى المكتب متابعة تنفيذ التشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال المنهوبة والمهربة بالتعاون مع الجهات المعنية المحلية والإقليمية والدولية وفق احكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

إن هيئة الرقابة الإدارية الليبية لديها مشاريع مذكرات تعاون وتفاهم في مجال تبادل الخبرات وبناء القدرات والتعاون الدولي مع أجهزة نظيرة في الدول الأطراف، كما أننا نتطلع

إلى التوسع في التعاون الدولي معكم جميعاً بهدف التنوع في مصادر التدريب واكتساب الخبرات وتبادلها فيما بيننا.

كما تبنت الهيئة في إعداد الخطة الخمسية لمشروع استراتيجية وطنية للرقابة على الأداء ومكافحة الفساد والوقاية منه (2025-2030) من أجل توحيد الجهود الليبية فيما بين الجهات الرقابية بالتعاون مع السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية وكافة الجهات ذات العلاقة من أجل الحد من الفساد وغسل الأموال والتسيب الإداري والعبث بالمال العام، وتبنى برامج توعية مجتمعية تهدف إلى ترسيخ مبدأ الشفافية والنزاهة والمحاسبة والحكم الرشيد.

إن التعاون الأقليمي والدولي يهدف إلى تطوير الأداء العام للأجهزة المختصة في مكافحة الفساد والجريمة، وتبادل الخبرات والدعم المالي والتقني والفني، والمساعدة في التدريب من الأجهزة الرقابية المتقدمة للأجهزة الرقابية الأقل قدرة منها، فهذا يساعد على تحسين البنية التحتية للأجهزة المختصة، وتقديم المشورة والمشاركة والتعاون في تبادل المعلومات فيما بيننا.

إن الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح في بلداننا يجعلنا نعمل بعقل وتفكير جماعي دولي ضد منابع الشر ومواطن الضعف (وأن يساعد القوي فينا الضعيف منا) لتصبح القرارات والاعمال لمخرجات ملتقياتنا مؤشرات إيجابية، وواقعاً محسوساً على الأرض يلمسه المسؤول والمواطن على حدٍّ سواء، وبالتالي يكون هناك قيمة مضافة ناتجة من هذه الاعمال الجليلة لمخرجات هذه الاجتماع.

إن تطوير الأجهزة المختصة في الرقابة ومكافحة الفساد في الدول الأطراف يتطلب تكثيف التعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعلومات وتقديم المساعدة التقنية في بناء القدرات الوطنية والتدريب وفقاً لخطة استراتيجية بما يضمن الرفع من قدرات الأجهزة الوطنية على مكافحة الفساد وتتبع الأموال المهربة إلى الخارج واستعادتها.

وختاماً .... يجب علينا أن نتحد جميعاً لمكافحة الفساد وتجفيف منابعه وغسل الأموال من أجل وقف استنزاف الموارد من جراء التدفقات المالية غير المشروعة، وعدم التسامح مطلقًا مع الممارسات الفاسدة، وأن نتعاون جميعا لمكافحة الفساد عبر الحدود الوطنية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتبادل الاتصالات والمساعدة القانونية، والتعلم بين الأقران وبين سلطات المختصة في الرقابة ومكافحة الفساد.

مرة أخرى أشكر كافة القائمين على هذا العمل الدولي والمهم على حسن الاستقبال والضيافة والتنظيم.

مع تمنياتي لكم جميعاً بالتوفيق،
والسلام عليكم

عبد الله محمد قادربوه
رئيس هيئة الرقابة الإدارية